

محكمة فرنسية ترفض اتهام سعود الفيصل بقضية الأفلام الإباحية



مروان رجب

أصدرت المحكمة العليا بمنطقة نانثير بضاحية العاصمة الفرنسية باريس، مساء الخميس، حكماً يرفض دعوى اتهام وزير الخارجية السعودي الأسبق الأمير "سعود الفيصل" فيما بات يعرف إعلامياً بقضية الأفلام الإباحية.

وجاء الحكم لصالح وكالة عقارية تديرها بنات "الفيصل" حالياً، والتي تتهمهن شركة آتيل الفرنسية بعدم دفع فواتير بقيمة 90 ألف يورو، قالت إنها لـ 3 أفلام إباحية خاصة كلفها الأمير الراحل بإنتاجها.

وذكرت حيثيات الحكم أن آتيل لم تقدم أي مستند قانوني يثبت أنها تعاقدت فعلاً مع الأمير السعودي الراحل على إنتاج أفلام إباحية خاصة، كما تدعي، وطالبتها بدفع مبلغ 500 ألف يورو لقاء "الإضرار بصورته".

ورفضت المحكمة اعتبار رسائل البريد الإلكتروني التي قدمتها الشركة كدليل على طلب "الفيصل" إنتاج هذه الأفلام، إذ لم يرد فيها اسمه مرة واحدة، بل كان الحديث فيها يدور دوماً عن لقب "الأمير" مجرداً. وتدرس الغرفة المدنية السابعة التابعة للمحكمة العليا في مدينة نانثير الفرنسية هذه القضية منذ عامين، وتحديداً في مايو/أيار 2017، حين أرسلت الدعوى القضائية إلى المؤسسة التي تديرها بنات الأمير.

وبينما ندد محامي الشركة الفرنسية "إيفان إيزكوفيتش" بالحكم واصفاً إياه بـ "غير العادل"، رجب

"فيليب بوشير الغوزي"، محامي أسرة الفيصل، به.

وكانت مجلة لكسبريس قد نقلت عن الشركة الفرنسية تفاصيل ادعاءها بأن الأمير السعودي الراحل كان يتدخل في سيناريوهات الأفلام الإباحية التي قالت إنه طلب إنتاجها، زاعمة أن "الفيصل" اشترط أن لا تكون عشيقته المغربية معصومة العينين في أحد المشاهد.

واستندت الشركة إلى رسالة إلكترونية لشخص قدم نفسه على أنه مساعد شخصي لـ "الأمير" دون تحديد اسمه.

وادعى "إيزوكوفيتش" أن أحد المنازل التي امتلكها "سعود الفيصل" في باريس تم نقل ملكيته إلى العشيقة المغربية المزعومة بعد أيام قليلة من وفاة الأمير.

المصدر | الخليج الجديد + متابعات